ان لبعض انه لم يات بما امره به لان رضاك في عدم اتيانه به
وبكون انا نقول ان الامر اما ان او حاصلا ان كون الامر مغايرا للارادة
وكون الطاعة تحصيل ما امر به المطاع لا تحصيل ما اراده لا يستلزم
كون المطيع عاصيا ولا كون العاصي مطيعا وذلك لان الامر نوعان
احدهما تكويني يتكون ويحدث به جميع الكائنات الماموره بالتكوين
والحدوث كقوله تعالى انما امرنا لشيء اذا اردناه ان نقول له كن
فيكون وثانيهما تشريعي وتدويني وهو الذي كلف به العباد با
لايمان والطاعات وعليه مدار الثواب والعقاب فتحقيق الجواب
عن الثالث ان الطاعة هو الاتيان بما يوافق الامر التدويني
والرضا اعني ترك الاعتراض مترتب على هذا الامر دون الامر التكويني
اذا خالفه واما اذا وافقه كما في المامورين بالايمان الاتيين
به فيترتب عليه الرضا ايضا فح لا يلزم كون الكافر والعاصي الاتيين
بالكفر والعصيان المامورين بهما بالامر التكويني مطيعين و
لا يكون العبد في المثال المذكور مطيعا لعدم اتيانه بما امره
بالامر التدويني التكليفي الذي يترتب عليه الرضا فتامل
كما يقوله المعتزلة او كلامه تعالى اصوات وحروف غير قائمة بذاته تعالى
بل يخلقها الله تعالى في غيره كاللوح المحفوظ او جبرائيل عليه السلام والنبي
عليه السلام او غير ذلك كشجر موسى عليه السلام ومعنى كونه تعالى متكلما خالقه ايجاده
هذه الاصوات والحروف في الغير لانه خلاف النصوص فان النصوص ونعنه في كونه متكلما

متكلما وصرف تلك النصوص عن ظواهرها التي هي قيام الكلام بذاته وحملها على
موجد له في الغير مما لا ضرورة فيه اذ يصح حملها على ظواهرها عملا بشانها
للدلائل السمعية فان القران وكذا الحديث مملوء به بحيث لا يمكن انكاره
ولانا نعلم بان كونه تعالى سميعا بصيرا مما علم بالضرورة من دين محمد صلى الله عليه وسلم
فلا حاجة الى الاستدلال عليه كما هو حق ساير الضروريات الدينية ولو
رجعنا اما العلم بالمسموعات والمبصرات فانا اذا علمنا شيئا علما تاما جليا
ثم ابصرناه نجد بالبداهة بين الحالتين فرقا ونعلم بالضرورة ان الحالة الثانية
تشتمل على امر زايد هو الابصار وكذا الحال في السمع واعترفنا بعدم الوقوف
على حقيقتهما فانا ذكرنا انهما يدلان على مغايرتهما للعلم وكذا ظواهر الايات
والاحاديث تابى عن حملهما على العلم بالمسموعات والمبصرات والادلة
العقلية تدل على امتناع حملهما على الكيفيتين الحاصلتين بالالتين
الموقوفتين وعقولنا قاصرة عن كشف حقيقتهما فلا بد لنا
من نهج الاعتراف وبما قررنا لم يبق مجال لما قيل انه لما خرج عن معانيهما
المحققين في التعليق في القدماء منهم ما لم يلزم من نفيهما نقص فلم
يحمل السمع والبصر على ما يقوله الاشعري والفلاسفة على العلم بالمسموعات
والمبصرات فان علمنا عرض فان العرض هو الموجود القائم بالمتحيز على ما
في المواقف ومحدث ضرورة كون صفات الحوادث حادثة ومن ضرورة
عدم كون جميع الاشياء معلولا له وستغنا من الغير هو المبدا تعالى المفيض
للصور كلها وعلمه تعالى قديم ضرورة استلزام كونه حادثا تعالى نقصا في الازل